قوله الى انه يكسو لكل مسكين ثوبا واحدا مما يقع عليه اسم الكسوة ازار او رداء او قميص او سراويل او عمامة او كساء او نحو ذلك وعلى قول ابن عباس والحسن وعكرمة وعطاء وطاوس واليه ذهب مالك في رواية قال ما يجب لكل انسان ما يجوز فيه صلاة فيكسو الرجال ثوبا والنساء خمارا وقال سعيد بن المسيب لكل مسكين ثوبان او خمار قميص واذا اختار العتق يجب اعتاق رقبة مؤمنة وكذلك جميع الكفارات مثل كفارة القتل والظهار واليمين في نهار رمضان يجب فيها اعتاق رقبة مؤمنة واجازها ابو حنيفة والثوري اعتاق الرقبة الكافرة في جميعها الا في كفارة القتل لان الله تعالى قيد الرقبة فيها بالايمان فحمل المطلق على المقيد كما ان الله تعالى قيد الشهادة بالعدالة في موضع فقال واشهدوا ذوي عدل منكم واطلق في موضع فقال واستشهدوا شهيدين من رجالكم ثم العدالة شرط في جميعها حملا للمطلق على المقيد كذلك هذا او لا يجوز اعتاق المرتد بالاتفاق عن الكفارة ويشترط ان يكون سليم الرقبة حتى لو اعتق عن كفارته مكاتبا او ام ولدا او عبدا اشتراه بشرط العتق او اشترى قريبه الذي يعتق عليه بنية الكفارة يعتق ولكن لا يكون ذلك كفارة وجوز اصحاب الرأي المكاتب اذا لم يكن اداى شيئا من النجوم وعتق القريب عن الكفارة ويشترط ان تكون الرقبة سليمة من كل عيب يضر بالعمل ضررا بينا حتى لا يجوز مقطوع احدى اليدين او احدى الرجلين او الاشل او الزمن ولا المجنون المطبق ويجوز الاعور والاصم ومقطوع الاذنين والاقنى لان هذه العيوب لا تضر بالعمل ضررا بينا وعند ابي حنيفة كل عيب يفوت جنسا من المنفعة يمنع الجواز حتى جوز مقطوع احدى اليدين او الرجلين لكن لم يجز مقطوع الاذنين لكن لم يجز يجزه فصيام ثلثة ايام اذا اجزى لزمته كفارة اليمين من الاطعام والكسوة وتحرير الرقبة يجب عليه صوم ثلثة ايام الا ان لا يقدر من ماله على قوته وقوت عياله وحاجته ما يطعم او يكسو او يعتق فانه يصوم ثلثة ايام وقال يعقوب اذا ملك ما يكفه الاطعام وان لم يفضل عن كفايته فليس الصيام وهو قول الحسن وسعيد بن جبير واختلفوا في وجوب التتابع في هذا الصيام فذهب جماعة الى انه لا يجب فيه التتابع بل ان شاء تابع وان شاء فرق والتتابع افضل وهو احد قولي الشافعي وذهب قوم الى انه يجب فيه التتابع قياسا على كفارة القتل والظهار وهو قول النخعي وابن جبير ويدل عليه قراءة ابن مسعود فصيام ثلثة ايام متتابعات ذكر ابن ذكوان في كفارة ايمانكم اذا حلفتم ان اذا حلفتم وحنثتم فان الكفارة لا تجب الا بعد الحنث واختلفوا في تقديم الكفارة على الحنث فذهب قوم الى جوازه عملا بقوله ائتوا الذي هو خير وروي عن النبي صلعم قال من حلف يمينا فرأى غيرها خيرا فليكفر عن يمينه وليفعل

Copyright University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)